

الناشر : صدرت في البداية بعنوان فرعي « أسبوعية كبرى مستقلة للوحدة وللدفاع عن المصالح الاقتصادية لجهة وجدة وتازة »، ثم صار « أسبوعية كبرى مستقلة للدفاع عن المصالح الجهوية »، ثم « أسبوعية مستقلة ذات منفعة عمومية ». وفي نهاية الأربعينيات أصبح « دورية مستقلة Périodique indépendant ». ومع اشتداد حدة الأزمة السياسية بالمغرب بعد المذبحة التي قام بها الجيش الفرنسي والعصابات المدنية الأوربية بالدار البيضاء في دسمبر 1952، اتخذت الجريدة موقعها كناطق باسم التنظيمات اليمينية المتطرفة، حيث أصبح عنوانها الفرعي Organe de la Volonté française « لسان الإرادة الفرنسية ».

اتسمت حياة « لوماروك أوريانطال » بعدم الاستقرار. ففي 18 سبتمبر 1937 حملت إسم Nouveau Maroc « المغرب الجديد »، وفي 6 أكتوبر 1938 اندمجت مع « Phare de Nemours » (منار الغزوات) تحت إسم Frontière française (الحدود الفرنسية)، وفي عام 1947 عادت إلى تسميتها القديمة، « لوماروك أوريانطال ».

الاتجاه: يمينية متطرفة، ولكنها لم تكن في بدايتها مرتبطة بأي تنظيم سياسي فرنسي بالمغرب
المدير ورئيس التحرير: A. Clavel. وهو مطبعي من جنسية فرنسية.
اللغة : الفرنسية

الثمن: 0,20 فرنك. وحددت سعر الإشهار سنة 1935 في 800 فرنك للصفحة. واستثنت البلاغات ذات الطابع الإحساني.

الدورية : غير منتظمة، فهي تارة أسبوعية وتارة نصف شهرية أو شهرية
الحجم : 60 x 45 سم. ولكنها لم تكن منتظمة في الحجم. فكانت تصدر تارة في الحجم الكبير وتارة في حجم تابلويد،

عدد الصفحات : لم تكن منتظمة في عدد صفحاتها. فتصدر تارة في صفحتين وتارة في أربع أو ست صفحات. بل وحدث أن صدرت في عشر صفحات لتغطية محاكمات 16 غشت 1953 بوجدة، التي سقط فيها عشرات القتلى برصاص قوات الاحتلال والعصابات المدنية الأوربية.

كمية السحب : لا يعلن عنها

المطبعة : Les Editions Internationales، بفاس، وهي في ملكية مدير الجريدة

تاريخ الصدور : من المحتمل أن تكون قد صدرت عام 1933، ذلك أن العدد الأول من المجموعة التي عثرنا عليها يحمل رقم 31، وتاريخ 3 مايو 1934.

تاريخ التوقف : توقفت عام 1956

المدينة :وجدة

الناشرون: لم تعلن الجريدة في بدايتها عن مالكةها، ولم يظهر كلافل، كمالك للجريدة إلا في سنة 1947. وفي مطلع عام 1949 تولى الدكتور إيميل بييري Emille Peyré، وهو مندوب في الهيئة الثالثة لمجلس شورى الحكومة، منصب مدير الجريدة، وظهر إسم كلافل كمتصرف ومسير للجريدة. وفي شهر مايو تأسست شركة مجهولة رأسمالها 350.000 فرنك، يتولى الدكتور بييري رئاسة مجلس إدارتها إلى جانب إدارة الجريدة. واختفى إسم كلافل. وتضم الشركة مجموعة من رجال الأعمال ومهندس معماري. وينتمي الدكتور بييري إلى «تجمع الشعب الفرنسي»، وهو عضو نافذ في فرعه بوجدة.

ومع قرب نهاية 1952 عاد كلافل كمدير للنشر في الجريدة، والمغرب على مشارف مجزرة الدار البيضاء في ديسمبر 1952، وتحولت الجريدة إلى منبر للوجود الفرنسي، وتحسنت أحوالها المادية حيث صارت تطبع في ورق أنيق ومن 8 صفحات.

المضمون: سعت الجريدة لأن تكون صحيفة شرق المغرب للدفاع عن مصالح الجالية الفرنسية في المنطقة أمام الإدارة الفرنسية بالرباط وباريس، والتعريف بإنتاج المنطقة والدعوة إلى استهلاكه وتصديره إلى خارج المنطقة. كما اهتمت أحيانا بنشر أخبار من الجزائر الغربية. وعندما بدأ البحث، في النصف الثاني من عشرينيات القرن الماضي، عن أنجع السبل لتصدير ثروات المغرب الشرقي نحو فرنسا برز تناقض كبير بين مصالح الفرنسيين القاطنين بالمغرب ومصالح الفرنسيين بالجزائر. فقد كان الفرنسيون بالجزائر ومعهم الحكومة الفرنسية يرون في ميناء الغزوات، على الأبيض المتوسط، هو الأمثل لتصدير ثروات المغرب الشرقي المنجمية والفلاحية. وعارض الفرنسيون بالمغرب هذا الطرح واعتبروه يخدم مصلحة الفرنسيين بالجزائر ويضر بمصلحة الفرنسيين بالمغرب، وطالبوا بالبحث عن منفذ داخل التراب المغربي. واقترحوا كبديل لميناء الغزوات بناء طريق استراتيجية منجمية تذهب من مناجم شرق المغرب لتمر على المناطق المنجمية نحو الجنوب الشرقي وتتجه منها لتخترق الأطلس الكبير مروراً بحقول منجمية كبرى، حول وارزازات، لتصب في إحدى موانئ المحيط الأطلسي.

ومن مميزات هذه الطريق الاستراتيجية، حسب أنصارها، أنها اقتصادية وتحمل معها فرصاً للتنمية إلى المناطق التي ستعبرها باكتشاف إمكانيات وفرص جديدة للاستثمار.

وقفت الجريدة في هذا النقاش الساخن، ضد ربط مستقبل ثروات شرق المغرب بميناء الغزوات. كما وقفت ضد التمييز في التعامل التجاري بين المغرب والجزائر. فقد قسمت التشريعات الفرنسية «المغرب الفرنسي» إلى منطقتين: «المغرب الشرقي» و«المغرب الأطلسي»، ويفصل بينهما خط جمركي يمر قرب تازة من الشمال إلى الجنوب. وكانت الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الجزائر إلى شرق المغرب أقل من الرسوم التي نصت عليها اتفاقية الجزيرة الخضراء، وأقل من الرسوم المفروضة على الصادرات من شرق المغرب إلى الجزائر أو عبرها.

وكان في هذا تحايل من فرنسا لتصدير سلعها عبر الجزائر إلى المغرب برسوم أقل مما نصت عليه معاهدة الجزيرة الخضراء، وتحول بذلك شرق المغرب إلى سوق للسلع الفرنسية الواردة عبر الجزائر ولمنتجات الاقتصاد الكولونيالي بالجزائر. واعتبرت جريدة «المغرب الشرقي» ذلك نوعاً من التمييز بين مستعمرة فرنسية ومحمية فرنسية. كما دافعت الجريدة على مصالح المستثمرين الفرنسيين بالمغرب، عندما عصفت الأزمة الاقتصادية العالمية بالاقتصاد الكولونيالي بالمغرب، وطالبت بالتدخل لإنقاذ مصالح المستثمرين الفرنسيين، لأن في ذلك حماية لسمعة فرنسا في المغرب.

وعلى المستوى السياسي، كانت الجريدة تساند التيارات الأوربية المتطرفة في المغرب، داخل وخارج السلطة الإدارية في مختلف المحطات التاريخية التي مر بها المغرب طيلة حياة الجريدة، وكانت المرحلة الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وإعلان استقلال المغرب سنة 1956 أهم هذه المحطات. فعندما انتصر اليمين الفرنسي المتطرف بالمغرب بإقالة إيريك لابون وتعيين الجنرال جوان خلفاً له كمقيم عام لفرنسا بالمغرب، وقفت «المغرب الشرقي» مؤيدة لكل قرارات المقيم الجديد ومنوهة بأعماله ووصفته بأنه أنقذ المغرب من الفوضى. وعندما تعوزها الحجة الإعلامية تلجأ «المغرب الشرقي» إلى الاقتباس من الصحف الفرنسية الصادرة في المغرب أو فرنسا ضد الحركة الوطنية المغربية، ومع الوجود الفرنسي بالمغرب.

في خريف 1952 اشتد الخناق حول الدبلوماسية الفرنسية في الأمم المتحدة، فكتبت «المغرب الشرقي» نقلاً عن باري ماتش الصادرة بفرنسا، بأن الحكومة الفرنسية أرسلت 40 طناً من الوثائق والمنشورات لتوزع في الأمم المتحدة حول المغرب قبل الاحتلال ومنجزات فرنسا خلال الاحتلال. وتولى الحاج التهامي الكلاوي، باشا مراكش، وابنه الرسام حسن الكلاوي قيادة هذه التظاهرة لدعم الوجود الفرنسي بالمغرب، والتأكيد على الخلافات العربية البربرية بالمغرب.

وعندما انطلقت المقاومة المسلحة ازداد حماس جريدة «المغرب الشرقي» للوجود الفرنسي وازداد معه عداؤها للحركة الوطنية وللأحرار الفرنسيين الذين ينددون من فرنسا بتجاوزات البوليس الفرنسي ضد المغاربة، واستخدامه للقتلة والمنحرفين في تعذيب الوطنيين، وروجت لعريضة باسم الفرنسيين المقيمين بالمغرب يؤكدون فيها أنهم ليسوا سواحاً ولا عابري السبيل وأنهم، مثل المغاربة، سكان بكل ماتعنيه هذه الكلمة من معاني قانونية وعرقية واجتماعية. وحملت العريضة توقيع الدكتور ج. كوص G, Causse رئيس مجلس إدارة الاتحاد من أجل الوجود الفرنسي بالمغرب.

وأعلنت «المغرب الشرقي» الحرب على الفرنسيين المناهضين للتعذيب بالمغرب، وعلى رأسهم الكاتب الفرنسي كلود بوردي Glaude Bordet والأديب فرانسوا مورياك François Mauriac، والتيار الديني المسيحي الذي تمثله صحيفة «تيموانياج كريتيان»، وانتقدت إرسال محققين إلى السجون المغربية للتحقيق في موضوع التعذيب لانتزاع

الاعترافات من الوطنيين المغاربة، وطالبت بإسناد مهمة مكافحة نشاط الوطنيين إلى المحاكم العسكرية لأنها هي وحدها القادرة بصرامتها على القضاء على «الإرهاب». كما انتقدت بعنف المحامين الفرنسيين الذين كانوا يتولون الدفاع عن المعتقلين المغاربة بتهمة القيام بعمليات «إرهابية» أو الانتماء إلى تنظيمات «إرهابية».

وهاجمت مواقف بعض الدول الحليفة لفرنسا، لكونها تعارض سياستها في شمال إفريقيا، وكانت الولايات المتحدة الأميركية على رأس هذه الدول. وبلغ بها الحال درجة التساؤل «هل الولايات المتحدة تسعى إلى إقامة الفاشية في شمال إفريقيا؟» ((Les Etats Unies Cherche - ils l'instauration du fascisme en Afrique du Nord?)) ، وعرج بها التحليل إلى الجامعة العربية ومكوناتها، ووصفت الدول العربية بأنها أنظمة دكتاتورية ، وهي مدعمة من قبل الأنجلوساكسونية، وتحارب الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا. وتنبأت الجريدة بأن انسحاب فرنسا من شمال إفريقيا سيؤدي إلى إقامة أنظمة في هذه المنطقة شبيهة بالأنظمة العربية الأخرى، واعتبرت الجامعة العربية دعامة للأرهاب في شمال إفريقيا، التي تعتبرها الجريدة منطقة غير عربية بحكم أن نسبة عالية من سكان بلدان المنطقة من البربر.